خلال ملتقى التخطيط المهني

كلية القانون بجامعة قطر تكرِّم 46 متفوقا ومتفوقة

الطلبة المتفوقون بكلية القانون

جانب من الحضور

د. عكور: نعمل على توفير فرص التدريب القانوني لطلبتها في جميع المؤسسات

أيمن صقر

شهدت الدكتورة شيخة المسند رئيس جامعة قطر امس ملتقى التخطيط المهني لطلاب كلية القانون الذى نظمته الكلية بحضور الدكتورة شيخة بنت جبر آل ثاني نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والدكتور حسان عكور عميد الكلية والدكتور حسن البراوي العميد المساعد لشؤون الطلاب بالكلية والدكتور مروان المصلح مدير الشؤون القانونية وامين سر مجلس ادارة شركة راس غاز والاستاذ محمد السادة المدير العام لجهاز قطر للاستثمار، بالاضافة الى عدد من اساتذة الكلية وحشد كبير من طلبة الكلية.

واكد د. عكور فى كلمته خلال الافتتاح ان الملتقى يهدف الى تعزيز المهارات لدى الطلاب وتزويدهم بمعلومات عن مهنة القانون في القطاعين العام والخاص والتعرف على واقع مستقبل المسارات الوظيفية في سوق العمل

وأشار الى انه من الامور المهمة التي تسعى اليها الكلية باستمرار تخريج كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا يتناسب مع متطلبات سوق العمل واحتياجاته والجامعة، وان كانت تعمل كمؤسسة أكاديمية إنما زادت لديها القناعة بضرورة القيام بالانشطة سواء داخل الجامعة أو في سوق العمل وهذا ما دأبت عليه الجامعات المختلفة من خلال العمل بالنشاطات غير الصيفية وعملية التدريب وما نطلق عليها بالمعادلة الصعبة لتأهيل خريجين قادرين على مواجهة تحديات سوق العمل في العموم. وأكد أن الدراسة بالكلية تتم وفقا للتشريعات القطرية، حيث تعتبر تلك التشريعات المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع مقررات الكلية..مؤكدا أن العملية التعليمية تتطلب من حين لآخر إجراء مقارنات بين التشريعات القطرية والخليجية والعربية والدولية، وخاصة تلك التي تعتمد منها على القانون الفرنسي، لأن المناهج في الكلية تتبع النظام اللاتيني في المواد ذات الطابع الدولي مثل قانون التجارة الدولية، والتحكيم الدولي، وعقود النفط والغاز، والملكية الفكرية ويكون ذلك وفقا للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة قطر، حيث تدرس هذه المواد باللغة الانجليزية، أما غيرها من المواد السيادية كالمرافعات والقانون الجنائي فتتم دراستها باللغة العربية، بالإضافة إلى التركيز على المهارات العملية كالمحاكمة الصورية والتدريب في مكتب محاماة أو عند جهة قانونية قبيل تخرج الطالب من الكلية.

واضاف ان عملية التدريب ايجابية تأتي بالخير على كل الاطراف ولدينا قناعة تامة بضرورة التواصل مع القطاعين العام والخاص وهناك علاقة راسخة بين سوق العمل والجامعة تدخل في دائرة جمع الأطراف المسؤولة، فالجامعة أدركت أن ارتباطنا بسوق العمل ومشاركتنا فيه هما الطريق الصحيح للنجاح. وأوضح ان الكلية عملت على توفير فرص التدريب القانوني لطلبتها وحرصت على أن يتلقى الطالب تدريبا قانونيا متميزا يمكنه من فهم الجوانب العملية لتخصصه والتعاطي معها وذلك بالتعاون والتواصل مع أبرز الجهات القانونية وأهمها على الاطلاق والتي بدورها تلقت الفكرة بكل ترحيب وسرور ولم تأل جهدا في تدريب الطلبة وإكسابهم أكبر قدر ممكن من الخبرات العملية وذلك بتسخير طاقات قانونية متميزة للرقي بادراك الطلبة لطبيعة العمل القانوني ومتطلباته. وقال ان الكلية طرحت مقرر التدريب العملي وهو عبارة عن 3 ساعات معتمدة بحيث يتدرب الطالب لمدة 15 يوما في اى جهة قانونية لتأهيله للعمل بعد التخرج. من جهته ذكر الدكتور حسن البراوي العميد المساعد لشؤون الطلاب بالكلية ان فلسفة تدريس المقررات في الكلية هى توسيع مدارك الطلاب بإتاحة عدد من مجالات المعرفة لديهم وتنمية مهارات التفكير والاتصال ويتسق هذا مع رؤية الجامعة التي تهدف الى تعليم يتمركز حول الطالب بحيث يكون الخريج مهيأ للالتحاق بسوق العمل ومتسلحا بمهارات الاتصال والتفكير الناقد والمعرفة.

وتحدث الاستاذ محمد السادة الممثل عن جهاز قطر للاستثمار فقال: نحن دائما نسعى للتواجد والتواصل مع طلاب جامعة قطر حيث ان عملية تقديم الطالب لجهات العمل فرصة ممتازة للاطراف المختلفة. وشدد على ضرورة انخراط الطالب بعيدا عن الدراسة والكتب في الجانب العملي لاستخدام ما اكتسبه من علوم والسير في الطريق الصحيح وهو مهم ايضا للموظفين للتواصل مع الجامعة وفرصة للكلية لتستطيع تلمس مواطن الخلل ومواطن الضعف التي تحتاج إلى تقوية خريج المستقبل وتتلمس احتياجات سوق العمل. وأوضح ان جهاز قطر للاستثمار بدأ كادارة صغيرة عام 2001 في وزارة المالية ومن ثم اصبح ادارة مستقلة في 2005 .. مشيرا ان الادارة القانونية في الجهاز لديها 7 محامين منهم 3 قطريين وبالتالى نحن بحاجة الى عدد اكبر في السنوات القادمة.

من جانبه قال الدكتور مروان مصلح ان التدريب القانوني لطلاب الكلية فرصة مثالية لتأهيلهم وإكسابهم خبرات وقدرات عالية لمواجهة سوق العمل حيث توجد فجوة في أغلب التخصصات بين التعليم الاكاديمي وسوق العمل مما يؤدي إلى صدمة في عدم التكيف في العمل ونحن نؤمن هذه اللقاءات مع الطلبة لتشكل جسرا بين التعليم الاكاديمي والتطبيق العملي خاصة في مجال القانون الذي يتطلب خبرة ودراية في الامور القانونية.

وأضاف ان الهدف من هذا اللقاء توضيح اهمية المستشار الداخلى في مجال النفط والغاز باعتبار ان الاقتصاد القطري يعتمد عليهما، بالاضافة الى تعريف الطلاب بالمهارات المطلوبه للالتحاق بالعمل القانوني في الشركة.. مشيرا ان الخريج يجب ان يكون ملما باللغة الانجليزية ومهارات العمل القانونى ولديه معرفة مقبولة في القانون الدولى، بالاضافة الى المعدل الجامعى المرتفع وقوة الشخصية..

وفى تصريحات للصحفيين اكد الدكتور حسن السيد الاستاذ في كلية القانون اهمية الفعالية التي تؤهل الطالب لمعرفة فرص العمل وما يطمح له في المستقبل،خاصة ان فرص العمل لم تعد مقصورة على المجالات التقليدية لخريجي القانون بل اصبحت بفضل الخطة الدراسية وتطوير الكلية تنخرط بمجالات اكثر واوسع كالعمل في شركة رأس غاز وجهاز قطر للاستثمار والعديد من المؤسسات ومشاريع الدولة الطموحة في اطار القانون بالاضافة الى المهارات القانونية التي يكتسبها من خلال التدريب الصيفي وحاجة الطالب للغة القانونية في سوق العمل كاللغة الانجليزية.

ووجه الدكتور حسن السيد الشكر الى المؤسسات والجهات المتعاونة مع كلية القانون والتي ابدت استعدادها لتقديم الدعم والعون للطالب اثناء الدراسة وللخريج كفرص عمل طموحة تنافسية، كما شكر الدكتور مروان المصلح مدير الشؤون القانونية وأمين سر مجلس ادارة شركة راس غاز المحدودة على العرض القيم الذي وضح من خلاله لطلبتنا البيئة المستقبلية للقانونيين بالشركة وما يحتاجه الخريج من مهارات وخبرات معينة تساعده على التقدم في هذه المهنة بشكل منافس في سوق العمل المحلي والاقليمي.

وشدد على أهمية تكريم المتفوقين وقال ان هذا ثمار لجهود الطلبة وهيئة التدريس والذي يسعد اساتذة القانون قبل الطلبة بالتكريم متمنيا التوفيق والنجاح لجميع طلبة الكلية وان تكون هذه المناسبة دافعا لجميع الطلاب للتفوق.

وقال الطالب محمد الخليفي ان كلية القانون عودت الطلاب على اقامة مثل هذه الايام الاحتفالية لتكريم المتفوقين تقديرا لجهودهم المبذولة..مشيرا الى ان التكريم يحفز الطلاب على مواصلة النجاح والاجتهاد من اجل التميز.

وأكد ان المنتدى ساعد الطلاب على التعرف على مجالات العمل في الاطار القانوني في قطاعات الدولة واشار الطالب مبارك الهاجري الى ان التفوق اضاف له الكثير من الثقة بالنفس لمتابعة الدراسات العليا والعمل في مجال التخصص وقال المنتدى عرفني على الجهات العاملة بالدولة وطبيعة العمل في هذه الجهات وبالمناسبة اشكر ادارة الكلية واعضاء هيئة التدريس على ما بذلوه من جهد في سبيل تميز وتفوق الطلاب. واعتبر سعيد طالب عفيفة ان خطوة الكلية في تكريم الطلبة المتفوقين هي خطوة مشجعة لنا كطلاب وقال ان هذا التكريم حافز لبذل كل الجهد من اجل الاستمرار بالتفوق في الفصول القادمة واضاف ان اليوم المهني ساعدني على معرفة توجهاتي في الخطة الدراسية واعطاني فرصة للتحدث مع وجهاء القانون والذين لديهم خبرة كبيرة.

د. عكور يلقى كلمته

السادة: ضرورة انخراط الطالب في مجال العمل لاكتساب المهارات

د. البراوي: فلسفة تدريس المقررات في الكلية توسيع مدارك الطلاب

وأعربت الطالبة ريم الانصاري رئيس نادي كلية القانون ومن الطالبات المتفوقات عن سعادتها بالتميز وشكرت ادارة الكلية ممثلة بعميدها واعضاء هيئة التدريس على ما تقوم به من اجل تكريم المتفوقين والمتفوقات وحثهم على الاستزادة بالعلم. وقالت: اساس تفوقي يعود لفضل الله ومن ثم لفضل والدي ووالدتي اللذين وفرا لي الاجواء المناسبة للدراسة وهذه الخطوة تحفزنا لمتابعة الدراسات العليا مشيدة بالكادر التدريسي بالكلية والذي عكس خبراته وابداعاته على الطلاب. وأكدت ان نادي الكلية هو جزء اساسي من كلية القانون يقوم بالتنسيق مع ادارة الانشطة الطلابية بعدة فعاليات بالاضافة الى انشطة مستقلة على مستوى الكلية. وأضافت عهود المالكي عضو النادي ان التكريم خطوة جيدة من ادارة الكلية لرفع معنويات الطلبة وتحفيزهم على الجد والاجتهاد بصورة مستمرة معتبرة ان الانشطة اللا صفية مهمة للطالب والطالبة وتكسبهما المهارات الضرورية لتكوين الشخصية والثقة بالنفس مؤكدة ان هذا لم يؤثر على دراستها بل بالعكس علمنا كيفية الموازنة بين النشاط الطلابي والدراسة والدليل اننا اعضاء في نادي الكلية وبنفس الوقت من المكرمين. وفي الختام قام الدكتور حسان بتكريم الطلبة المتميزين بالكلية حيث بلغ عددهم 28 طالبة و18 طالبا. الجدير بالذكر ان كلية القانون بجامعة قطر أنشئت في العام الدراسي 2005/2004 تنفيذاً للسياسات التطويرية التي تبنتها الجامعة والتي كان منها فصل قسم القانون

عن كلية الشريعة والدراسات الإسلامية واستحداث كلية مستقلة سميت بكلية القانون نظراً لأن الدراسات القانونية تتطلب اهتماماً إدارياً وأكاديمياً أكبر وأفضل، حيث تقدم الكلية برنامج البكالوريوس في القانون والذي يعد مزيجاً فريداً من المعرفة والإدراك القانوني من جانب، والممارسة واكتساب المهارات التطبيقية من جانب آخر،

ويتميز البرنامج باشتماله على العديد من المقررات الحديثة والعالمية التي تغطي مجالات التحكيم والاستثمار الأجنبي وتشريعات النقل والعمل وتشريعات البيئة والقانون الجنائي الدولي وقانون التجارة الدولية، علاوة على المقررات الأساسية التي تهدف إلى إكساب الطالب الملكة القانونية. كما يتميز بكالوريوس القانون بأن العديد من مقرراته تدرس باللغة الإنجليزية بنسبة تصل إلى 45% مما يحقق متطلبات سوق العمل ويفتح المجال أمام الخريجين لمزاولة مختلف الأعمال القانونية محلياً وعالمياً، ويهدف البرنامج إلى تزويد المجتمع وأجهزة الدولة بخريجين قانونيين قادرين على احترام القانون والحقوق على أنواعها، ويتمتعون بالمهارات القانونية التي تخولهم لرفع الوعي والثقافة القانونية لدى فئات المجتمع المختلفة ومؤهلين لإتمام الأعمال القانونية من كتابة المذكرات القانونية وصحف الدعاوى والمرافعة أمام الجهات المتعددة في الدولة والتفاوض والتحليل بمنهجية سليمة، كما يقوم بالتدريس في الكلية نخبة من أساتذة القانون الأكفاء، إضافةً إلى الاستعانة بمجموعة من الخبراء القانونيين في قطاعات العمل المختلفة كالقضاة والمستشارين والمحامين، كما تؤمن الكلية للطلبة ممارسة فعاليات المحكمة الصورية ومهارات الترافع، الأمر الذي يساهم في تنمية قدرات الطلبة على العمل الجماعي والتحليل والتفكير السليم، ويهيئ مناخاً مناسباً لتنمية الجوانب التطبيقية وخلق الإبداع والتفوق لدى الطلبة.

د. السيد: فرص العمل لم تعد مقصورة على المجالات التقليدية لخريجي القانون